وأبكم استشهد في مخيم طولكرم، في السادس من الشهر عينه. ويضاف الى ما سبق سقوط مواطن شهيداً بعد ان صدمته سيارة جيب عسكرية في خان يونس، في ٢٥ الشهر، وثان قتله عميل في بيت لاهيا في ٣٠ الشهر، وثالث هو بائع متجوّل من الخليل، خطفه وقتله اسرائيليون في الجليل، في السابع من حزيران (يونيو)، وراعٍ قضى برصاص مستوطنين قرب مستوطنة سوسيا (الخليل)، في اليوم التالي، ورابع استشهد في اثناء التحقيق معه، في طولكرم، بعد يوم.

الى ذلك، سقط المزيد من الجرحى يومياً، أغلبهم بالرصاص، فيما نفّذ المستوطنون سلسلة من الاعتداءات، أولها طعن فلسطيني بيد لصوص اسرائيليين في القدس، في ٢٢ نيسان (ابريل). تلا ذلك قيام مستوطنين مسلّحين بضرب ثلاثة رعاة فلسطينيين وباطفاء السجائر في أجسادهم قرب بلدة عقربة، في الخامس من أيار (مايو)، بينما قام آخرون بطعن اثنين من مواطني الارض المحتلة العام ١٩٤٨، في حيفا، ليلة ١٩ الشهر، بعد مشادّة سياسية. كذلك تعرّض حارس فلسطيني مسنّ للطعن بأيدي أربعة اسرائيليين في شمال القدس، في ٢٣ الشهر. وبعد يوم، قام مستوطنون بضرب طفل فلسطيني بعد دهسه بسيارتهم في بروقين؛ واختتموا المسلسل بقتل شاب قرب مستوطنة سوسيا، في الثاني من حزيران (يونيو).

هذا، وألحقت سلطات الاحتلال هذه الهجمات بالمزيد من الاحكام الشديدة ضد الناشطين الفلسطينيين؛ اذ أصدرت المحاكم العسكرية ١٧ حكماً بالسجن المؤبّد (ومن ضمنها أحكام بالمؤبّد بين أربعة وستة مرّات) على شبان متهمين بعضوية «فتح» والجبهة الشعبية وبقتل العملاء، وبزرع العبوات الناسفة. وأعلنت أجهزة الامن الاسرائيلية في ٢٢ نيسان (ابريل) عن اعتقال أربعة من جماعة «الفهود السود» في جنين. وفي ١٢ أيار (مايو)، أعلنت عن اكتشاف خلية تابعة لـ «فتح» في القدس، قامت بسبع عمليات تفجير خلال السنة الفائتة، بتدريب وتمويل من مسؤولين عنها في الاردن (**القدس العربي**، ١٣/٥/١٩٩١).

وحول موضوع الاعتقالات، أكدت المصادر الفلسطينية وجود ١٦ ألف معتقل حالياً لدى العدو، موزّعين على ٢٦ معتقلاً أساسياً وأماكن أخرى (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٨/٤/١٩٩١)؛ بينما أكد اتحاد الصحافيين العرب في الاراضي المحتلة ان هناك ١٧ ألف معتقل في السجون ومراكز الاعتقال الـ ٣٤، وان ٤٠ ألف مواطن يمرّون بالاعتقال في كل سنة (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٩١).

وقد اعتبر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، مجموع هذه التطوّرات والاجراءات بمثابة مؤشر الى نجاح في التغلّب على الانتفاضة، فيما حثّ المتعاونين مع سلطات الاحتلال على مقاومة الهجمات العقابية عليهم، في محاولة مفضوحة لشقّ صفوف المجتمع الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٩١). ولكن يلاحظ، بالمقابل، وجود علامات ارتباك اسرائيلية؛ اذ اضطرت السلطات الى تعيين الجنرال رفائيل فاردي للتحقيق باحداث تعذيب الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات، فيما قرّر قائد المنطقة الجنوبية، اللواء ماتان فلنائي، خفض عدد الجنود المتواجدين داخل مدن ومخيمات قطاع غزة وتقليص عدد مواقعهم، تفادياً للصدام، واقراراً بصعوبة السيطرة على الوضع داخلها (**المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٩١؛ و**القدس العربي**، ١٢/٦/١٩٩١)؛ علماً بأن الجيش واصل حملته ضد أهالي القطاع، حين نفّذ قراره السابق بترحيل أربعة ناشطين تابعين لـ «فتح» من غزة، اذ أبعدهم الى لبنان في ١٨ أيار (مايو)، ممّا رفع المجموع العام للمبعدين الفلسطينيين، منذ بدء الانتفاضة، الى ٦٥ (**الحياة**، ١٩/٥/١٩٩١). وقد أصدر مجلس الامن الدولي، لاحقاً، القرار الرقم ٦٩٤ (غير الملزم) منددّاً بالعملية، ومطالباً اسرائيل باعادة المواطنين الاربعة، والكفّ عن أسلوب الابعاد.

التصعيد العسكري

خلال الفترة قيد المراجعة، برزت حدّة المواجهة مع قوات الاحتلال بزيادة ملحوظة بالهجمات الفردية وشبه العسكرية ضد الاهداف الاسرائيلية، وخاصة تلك المنفّذة بالرصاص. فقد بدأ المسلسل في ٢٢ نيسان (ابريل)، حين هاجم شاب فلسطيني اسرائيلياً وطعنه في القدس. وفي ٢٥ نيسان (ابريل)، وقعت محاولة طعن جندي في رام الله. وفي سوق الخليل، أُصيب جنديان اسرائيليان بانفجار عبوة،